هولر، بيتي (جمهورية سلوفينيا)

[Original: English]

بيان المؤهلات

بيان مُقدَّم من جمهورية سلوفينيا وفقاً للمادة 36(4)(أ)، من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن إجراءات ترشيح وانتخاب قضاة للمحكمة (ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدّلة).

أولاً – معايير الأخلاق الرفيعة والحيادية والنزاهة

إن السيدة بيتي هولر قانونية تتمتع بالأخلاق الرفيعة والحيادية والنزاهة. وقد كرّست حياتها لأجل العدالة الجنائية الدولية وحماية سيادة القانون. وتم الاعتراف بمكانتها الرفيعة في الحياة المهنية والعامة في جمهورية سلوفينيا وعلى المستوى الدولي.

وقد تم النظر بعناية في معايير الأخلاق الرفيعة والحيادية والنزاهة الخاصة بالسيدة هولر في سياق إجراءات الاختيار والترشيح في جمهورية سلوفينيا، وذلك وفقاً للإطار القانوني الداخلي لجمهورية سلوفينيا ونظام روما الأساسي.

ثانياً – امتلاك المؤهلات اللازمة للتعيين في أعلى المناصب القضائية على المستوى الوطني

تم ترشيح السيدة هولر للانتخاب من قِبَل جمهورية سلوفينيا بموجب أحكام المادة 36(4)(أ)(1) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، أي من خلال إجراءات تسمية المرشحين للتعيين في أعلى المناصب القضائية في الدولة المعنية. إن السيدة هولر تستوفي المعايير المركبة للتعيين في المحكمة الدستورية في سلوفينيا والمعايير المنصوص عليها في المادة 36(3) من نظام روما الأساسي.

تخضع إجراءات الاختيار في سلوفينيا لترشيح قضاة للمحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، إلى قانون اعتمدته الجمعية الوطنية – قانون تسمية المرشحين من جمهورية سلوفينيا لقضاة في المحكام الدولية (الصحيفة الرسمية، 01/64 و 02/59). وينص قانون الترشيح هذا على أنه يجب أن يستوفي المرشحين من جمهورية سلوفينيا للتعيينات القضائية في المحاكم الدولية المعايير المنصوص عليها في جمهورية سلوفينيا للتعيينات في المحكمة العليا أو المحكمة الدستورية، بالإضافة إلى أية معايير محددة ينص عليها القانون الأساسي للمحكمة المعنية أو الهيئة القضائية المعنية، أو بموجب معاهدة دولية.

ثالثاً – كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة اللازمة ذات الصلة، سواءً كقاضٍ أو مدعٍ عام أو محامٍ أو في صفةٍ أخرى مماثلة في الإجراءات الجنائية

إن السيدة هولر متخصصة في القانون الجنائي الدولي ولديها أكثر من 15 عاماً من الخبرة في التقاضي والإجراءات المحلية والدولية كمحام ومدعٍ عام ومستشار قانوني. وبسبب هذا التنوع في الأدوار المهنية، فإن لديها فهم مميز للتحديات المختلفة في الاجراءات الجنائية الدولية وهي مؤهلة بشكل خاص للعمل كقاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية.

إن السيدة هولر محامية مؤهلة بشكل تام، حيث أكملت اختبار قانون الدولة/ اختبار نقابة المحامين (الاختبار الوطني اللازم لممارسة القانون وشغل منصب قضائي في جمهورية سلوفينيا). وقد أمضت معظم حياتها المهنية في الممارسة في المحاكم الجنائية الدولية والعابرة للحدود. وهي تعمل حالياً كمحامية محاكمة في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وقد عملت سابقاً مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو كموظفة قانونية للقضاة الدوليين في القضايا الجنائية المعقّدة، وكمساعد أول (محامي التقاضي) في شركة محاماة رائدة في ليوبليانا، سلوفينيا، وكموظف قانوني/ متدرب قضائي في محكمة الاستئناف في ليوبليانا، سلوفينيا. وهي حاصلة على العديد من الجوائز، من بينها ميدالية الخدمة في الأمن الجماعي والسياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي لعام 2012.

إن السيدة هولر محامية بارعة في قاعة المحكمة، ولديها خبرة في التعامل مع الشهود الضعفاء. ولديها أيضاً خبرة واسعة في تقييم عدد كبير من الأدلة وحل المسائل المعقدة للقانون الجنائي الموضوعي والإجرائي. وقد كانت عضواً قيادياً في فريق الادعاء للقضية المرفوعة ضد دومينيك أونجوين أمام المحكمة الجنائية الدولية، بارزةً في نطاقها، إدراج الجرائم الجنسية والجنسانية ومناقشة أسباب استبعاد المسؤولية الجنائية. وقد قادت فريق الادعاء في قضية أخرى في مرحلة ما قبل المحاكمة وعملت كحامية رئيسية في وضع قيد التحقيق. وأثناء عملها مع البعثة المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، لعبت السيدة هولر دوراً أساسياً في إنشاء وحدة القضاة الدوليين في محكمة الاستئناف لقسم القانون الجنائي لدى كوسوفو في كانون الثاني/ يناير 2013، وشغلت منصب المستشار القانوني الأساسي للقضاة لأكثر من عامين. وتعاملت مع قضايا جنائية معقدة، تشتمل عادةً على عدة متهمين وعدد كبير من الأدلة، تتعلق بجرائم الحرب وجرائم الإرهاب والجريمة المنظمة. إن خبرة السيدة هولر المباشرة ومعرفتها التفصيلية بالقانون الجنائي الدولي الموضوعي والإجراءات الجنائية وكذلك قدرتها المثبتة على العمل بفعالية في بيئة عمل متعددة الثقافات مع زملاء من نظم قانونية مختلفة لها صلة خاصة بعمل المحكمة الجنائية الدولية.

وتُدعى السيدة هولر بشكل منتظم إلى تدريب القضاة والمحامين الوطنيين في الأحداث الوطنية والدولية. وهي توفر التدريب على القانون الجنائي الدولي الموضوعي (الجرائم وأنماط المسؤولية) والدعوة أمام الهيئات القضائية الدولية. وهي تشغل منصب مدير التدريب في معهد التدريب الدولي للقانون والمحاماة في لاهاي. وتعمل أيضاً كمستشار خارجي لبرنامج الماجستير في القانون الجنائي الدولي والعابر للحدود في جامعة أمستردام في هولندا، وظهرت كمحاضر ضيف في العديد من الجامعات. والسيدة هولر متخصصة في نشر القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهي متخصصة أيضاً بتثقيف الممارسين الوطنيين في القانون الجنائي الدولي والدعوة أمام الهيئات القضائية الجنائية الدولية، وخاصةً أولئك الذين ينتمون إلى خلفيات محرومة أو مناطق ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

وبصفتها عضو في رابطة القانون الدولي (ILA) فقد عملت السيدة هولر في اللجنة المعنية بالتكامل في القانون الجنائي الدولي، والتي استكملت أعمالها في عام 2022. وهي أحد المساهمين في التعليق الرائد على نظام روما الأساسي باللغة الإنجليزية ومحرر مساعد لتقارير أكسفورد بشأن القانون الدولي في المحاكم المحلية، مورد إلكتروني قامت بنشره مطبعة جامعة أكسفورد، والذي يقدم تقارير عن القانون الدولي كما هو مطبق في المحاكم المحلية لأكثر من 70 سلطة قضائية.

مزيد من التفاصيل عن خبرة السيدة هولر وممارستها في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية وكذلك العدالة الجنائية الدولية قد ذُكِرت في سيرتها الذاتية على نطاق أوسع.

رابعاً – معرفة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة

إن السيدة هولر تتحدث الإنجليزية بطلاقة. وقد قضت معظم حياتها المهنية وهي تعمل باللغة الإنجليزية. وأكملت شهادتها الجامعية الثانية في القانون باللغة الإنجليزية، ومنذ عام 2011 وهي تمارس القانون الجنائي باللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تنشر وتحاضر بشكل منتظم باللغة الإنجليزية. ولدى السيدة هولر معرفة باللغة الفرنسية.

خامساً – بيان الترشيح للقائمة ألف أو القائمة باء

تمتلك السيدة هولر المؤهلات اللازمة لترشيحها إلى القائمة ألف أو القائمة باء. ووفقاً للمادة 36(5) من نظام روما الأساسي، وقد اختارت السيدة هولر أن يتم ترشيحها للإدراج في القائمة ألف، التي تتألف من مرشحين ذوي كفاءة ثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة اللازمة ذات الصلة، سواءً كقاضٍ أو مدعٍ عام أو محامٍ أو صفة مماثلة أخرى في الإجراءات الجنائية.

سادساً – المعلومات ذات الصلة بالمادة 36(8)(أ)(1) إلى (3) من نظام روما الأساسي

تمتلك السيدة هولر خبرة عملية سواءً في الإجراءات التي يقودها القاضي أو إجراءات الخصومة. وقد تلقّت تعليمها وتدريبها وممارستها في نظام القانون القاري (المدني) في سلوفينيا. وعلاوةً على ذلك، فإن لديها أكثر من عقد من الخبرة في الإجراءات الجنائية المختلطة للمحاكم والهيئات القضائية الجنائية الدولية والعابرة للحدود. ولأغراض المادة 36(8)(أ)(1) من نظام روما الأساسي، ستمثل السيدة هولر التقاليد القانونية القارية (المدنية).

إن السيدة هولر من مواطني جمهورية سلوفينيا، عضو في المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية.

إن السيدة هولر مرشحة (أنثى).

سابعاً – الخبرة القانونية في مسائل محددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العنف ضد النساء أو الأطفال (المادة 36(8)(ب) من نظام روما الأساسي)

تتمتع السيدة هولر بخبرة في مقاضاة الجرائم الجنسية والجنسانية (SGBC) والجرائم ضد الأطفال أو التي تؤثر عليهم. وفي قضية أونجوين أمام المحكمة الجنائية الدولية، كانت مسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم ضد الأطفال، والتي كانت سمة مميزة للقضية. وهي تعمل أيضاً كواحدة من جهات التنسيق ضمن مكتب المدعي العام بشأن الجرائم الجنسية والجنسانية ضد الأطفال. والسيدة هولر هي أيضاً طالبة دكتوراه في جامعة ليوبليانا، وتحضر أطروحة مخصصة عن الجرائم الجنسية والجنسانية في القانون الجنائي الدولي.

وتتمتع السيدة هولر بخبرة كبيرة في التعامل مع الشهود الضعفاء، بما في ذلك ضحايا وشهود في جرائم جنسية وجنسانية. وقد قامت باستجواب وإعادة استجواب ضحايا الجرائم الجنسية والجنسانية والجنود الأطفال السابقين. وبصفتها مستشارة قانونية في المحاكم العابرة للحدود في كوسوفو، فقد أسدت المشورة بشأن قضايا تتعلق بالاغتصاب باعتباره جريمة حرب.

وتمتلك السيدة هولر أيضاً خبرة قانونية في قضايا محددة أخرى، أي تفسير مبدأ التكامل والتفاعل بين النظم القانونية الدولية والمحلية. وكما ذُكِر أعلاه، فقد كانت السيدة هولر عضواً في لجنة رابطة القانون الدولي (ILA) المعنية بالتكامل في القانون الدولي في الفترة

2015 – 2022، وهي عضو قديم في فريق التحرير لتقارير تُنشر عبر الإنترنت بشأن تفسير وتنفيذ القانون الدولي في المحاكم المحلية. وقد نشرت أيضاً عن العلاقة بين السلطات القضائية الوطنية والدولية.

ثامناً – الجنسية التي يتم الترشيح على أساسها

إن السيدة هولر مواطنة سلوفينية ولا تحمل أي جنسية أخرى. وقد تم ترشيحها من قِبَل جمهورية سلوفينيا.

تاسعاً – بيان إجراءات الترشيح بموجب المادة 36(4)(أ)(1) أو 4(أ)(2)، وعناصر ذلك الإجراء (عملية الاختيار الوطنية)

تم اختيار السيدة هولر لتكون مرشحة سلوفينية للانتخابات القضائية للمحكمة الجنائية الدولي لعام 2023 من خلال إجراء اختيار تنافسي وشفاف وقائم على الجدارة، منصوص عليه في القانون المذكور أعلاه بشأن تسمية المرشحين من جمهورية سلوفينيا لقضاة في المحاكم الدولية ("قانون الترشيح"). ويتضمن الإجراء مراحل متعددة ويشارك فيه العديد من السلطات الوطنية: وزارة العدل، ورئيس الجمهورية، والحكومة، ومجلس القضاء، والجمعية الوطنية. ويتم تأكيد المرشحين في نهاية المطاف من خلال إجراء اقتراع سري من قبل الجمعية الوطنية في سلوفينيا (أي البرلمان).

وتنص المادة 3 من قانون الترشيح على أنه يجب أن يفي مرشحو سلوفينيا للمحاكم الدولية بالمتطلبات القانونية اللازمة للتعيين القضائي في المحكمة العليا لجمهورية سلوفينيا أو المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفينيا، ويجب أن يتقنوا لغة واحدة على الأقل من اللغات الرسمية للمحكمة أو الهيئة القضائية الدولية المعنية. بالإضافة إلى ذلك ، عملاً بالمادة 2 من قانون الترشيح ، يجب على المرشحين أيضًا استيفاء الشروط المحددة المنصوص عليها في الوثائق التأسيسية للمحكمة الدولية أو في معاهدة دولية ملزمة.

والسلطة التي تبدأ عملية الترشيح في سلوفينيا وتشرف عليها هي وزارة العدل (المادة 4 ، قانون الترشيح).

وقد نشرت وزارة العدل، في 8 تموز/ يوليو 2022، دعوةً من أجل تقديم الطلبات للانتخابات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لعام 2023 في الجريدة الرسمية (الجريدة الرسمية لجمهورية سلوفينيا، العدد 92، 8 تموز/ يوليو 2022، ص. 1790). وقد تم إدراج المتطلبات الواردة في المادة 36(3)(أ) و(ب) و(ج) من نظام روما الأساسي، وفقًا للمادة 36(4)(أ) من نظام روما الأساسي على وجه التحديد كشروط لمقدمي الطلبات. وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات في غضون 30 يومًا. وقد تم الإعلان عن الدعوة على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل ونشرها (على سبيل المثال ، تمت الإشارة إليها في الممارسة القانونية الأسبوعية المهنية التي تُقرأ على نطاق واسع).

وكان على المتقدمين أن يوضحوا في طلباتهم كيفية استيفاء المعايير المنصوص عليها في قانون الترشيح ونظام روما الأساسي. وقد اضطروا إلى تقديم سيرة ذاتية مفصّلة ووصف شامل لجميع الأنشطة المهنية ذات الصلة.

وتلقّت وزارة العدل طلبَين اثنين. وبعد التحقق من أن الطلبات المقدمة مكتملة وأن كلا المرشحين قد استوفيا جميع المعايير المطلوبة، قامت وزارة العدل في 23 آب/ أغسطس 2022 بنقل الطلبات إلى مكتب رئيس جمهورية سلوفينيا من أجل المزيد من الإجراءات. وفي 29 أيول/ سبتمبر 2022، تمت مراجعة الطلبات، وفقًا للمادة 6 من قانون الترشيح، من قبل المجلس القضائي لجمهورية سلوفينيا، هيئة دستورية تتألف من القضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين المسؤولين عن اختيار القضاة في سلوفينيا. ورأى المجلس

القضائي أن كلا المتقدمَين كانا مؤهلَين تأهيلاً عالياً وملائمَين للانتخاب لقاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية دون ترتيب. وقدّمت حكومة جمهورية سلوفينيا أيضًا نتيجة تقييمها للمرشّحَين في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. وقد تمّت مقابلة المرشّحَين من قِبَل مكتب رئيس الجمهورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2022.

وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، قدّم رئيس الجمهورية إلى الجمعية الوطنية اقتراحه المدروس لانتخاب السيدة هولر كمرشح قضائي للمحكمة الجنائية الدولية. ووفقًا للمادة 7 من قانون الترشيح ، فإن الجمعية الوطنية هي السلطة النهائية في عملية اختيار الترشيحات للمحاكم الدولية. ويلزم تصويت الأغلبية المطلقة (بحد أدنى 46 صوتًا) لتأكيد الترشيح القضائي.

وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، صوّتت الجمعية الوطنية (في اقتراع سري) على اقتراح الرئيس لترشيح السيدة هولر. وأكّدت الجمعية الوطنية ترشيح السيدة هولر بأغلبية ساحقة من جميع الأحزاب: 78 صوتًا مؤيدًا، و3 أصوات ضد، وامتناع عضوَين اثنين عن التصويت. وكانت هذه النتيجة واحدةً من أعلى الأصوات للتعيينات المماثلة في تاريخ سلوفينيا والتي تُبيّن أنّ السيدة هولر تتمتع بدرجة عالية من الشرعية كمرشحة.

عاشراً – الالتزام بالتفرغ للخدمة

إنّ السيدة هولر ملتزمة بتولي الخدمة بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك.

———